■ الفصل الثالث

الضبعة وإبراهيم كامل .. ووأد حلم مصر

❖ الاستيلاء علي الأرض يعني حرمان مصر من أمل إنشاء مفاعلات نووية

السلطة والسطوة

ليس غريبا أن تأتي تصريحات الدكتور إبراهيم كامل، رجل الأعمال، وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني، حول عدم صلاحية موقع مشروع الضبعة لإقامة مفاعل نووي عليه، باعتبار – من وجهة نظرة – أن القيمة المادية للأرض أكبر من قيمة أي مشروع نووي ، كان ذلك أثناء حواره في أغسطس من عام ٢٠١٠ مع الإعلامية «رولا خرسا» فى برنامج «الحياة والناس»، ولم يكتفِ بإلقاء كم من الانتقادات لفكرة أن تتحول الضبعة لمشروع نووي؛ باعتبار أن الأفضل منحه الأرض؛ لإنشاء توسعات لمشروعه السياحي المجاور لها، بل تخطى إبراهيم كامل ذلك إلى وصفه للعلماء بـ «المهرجين»!! . أقول لم يكن غريبا والسبب انه عندما تريد أن تتعرف علي إبراهيم كامل سوف نجده من رجال البزنس الذين يؤمنون بأن الوصول لتحقيق الثروة يجب أن تبرر له كل الوسائل وهو ما دفعة للمشاركة في أكبر مجمع عسكري إسرائيلي يتولي تصنيع الآلة الحربية التي بها يقتل الفلسطينيون واللبنانيون ويجهز فيها لأي حروب عربية حتى ولو كانت مصر في يوم من الأيام ويشارك إبراهيم كامل بنسبة ٤٪ من المجمع العسكري الصهيوني بالتالي فلا عجب من كونه طامعًا في أن تؤول إليه الضبعة ولو علي جثة مصر ..

وإبراهيم كامل لم يكن غائبا عن وعيه عندما اختار الضبعة وقرر أن يخوض في

سبيلها كل الحروب الإعلامية وربما غيرها فى سبيل أن يحصل عليها وأن يحرم مصر من آخر أمل لها في إنشاء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء ..

فلم يجد الخجل إلي وجه إبراهيم كامل طريقا وهو يسئ للعلماء المصريين وللوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع بيوت الخبرة العالمية، التى خلصت إلى أن الضبعة هى أفضل المواقع فى العالم حسب الأكواد والمعايير الدولية». وليس غريبًا بالطبع على إبراهيم كامل، الذى استباح ملايين الأمتار من شواطئ البحر الأحمر، وحصل عليها بسعر دولار واحد؛ ليقوم فورًا ببيعها بـ ٢٥٠ دولارًا للمتر، أن يتحول إلى عالم ضد المشروع النووى، فيتكلم (كامل) عن اتجاه الرياح وسرعتها وقيمة الأرض المادية مقابل قيمة إنشاء المشروع، فما خلفيته العلمية؟ وهل استند إلى جهة علمية متخصصة؛ حتى يحكم على الأمور بهذا الشكل؟

لكن ما زرعه النظام المصرى من رموز للفساد تحت مسمى «رجال أعمال» قد كشف عن أن مصر تدار - للأسف - وفقًا للاتجاهات الشخصية، بغض النظر عن مصلحة البلد والأمن القومى وليس أمن الطاقة بها.

فالحقيقة إن المستثمرين فى مصر ينظرون دائمًا إلى الأرض بنظرة المكسب والخسارة والأرباح و(البيزنس)، وباعتبار أن مصطلح «الأمن القومى» مجرد تخاريف.. وكنا قد كتبنا فى جريدة «العربى» عن قصة قيام إبراهيم كامل مصطحبًا معه إسرائيليين ودخول أراضى الضبعة ومسحها تصويريًا.

بعد استقدام ١٣ خبيراً نووياً .
وقبل أشهر من إنهاء الدراسات

❖ مصادر بوزارة الكهرباء: مجموعة من الأجانب والمصريين عبرت من فتحة بالسور تجاور أراضي مملوكة لأحد رجال الأعمال وتتهمه بالسعى للاستحواذ عليها

❖ المصدر يؤكد تجنيد رجل الأعمال لأحد الخفراء والذى كان بصحبتهم، وشرطة الكهرباء المكلفة بالحراسة لم تقبض عليهم لاستجوابهم!

❖ دور رجل الأعمال «المدلل» فى عملية اقتحام أرض الضبعة ومسحها تصويريًا .

مسلسل فضائح

كانت تلك الواقعة تمثل فضيحة فى مسلسل فضائح رجال الأعمال، وجريمته تتمثل فى السطو على البقعة الوحيدة التى كشفت الدراسات ملاءمتها لإنشاء أول محطة نووية مصرية والتى تبلغ مساحتها ٤٥ كيلو مترًا مربعًا، وبعد مرور ما يقرب من ٣٠ سنة على تخصيصها.

حيث اقتحمت مجموعة من الأجانب والمصريين أرض الضبعة المخصصة لإنشاء أول محطة نووية مصرية وبتواطؤ من شرطة الكهرباء المكلفة بحراسة الأرض.

وأكدت مصادر أن المجموعة التى اقتحمت الأرض تتبع أحد رجال الأعمال الطامعين فى الاستيلاء على الأرض.. واستشهدت المصادر بوجود أعمال تسويات فى الأرض المجاورة للمحطة، والمملوكة لرجل الأعمال، والمقرر تحويلها إلى مشروع سياحى، وأن أرض المحطة النووية موضوعة ضمن المخطط الخاص بالمشروع السياحى والمجاور لمشروع خليج غزالة.

وكان رجل الأعمال قد سبق أن أدلى بتصريحات فى إحدى الصحف القومية يطالب فيها بعدم إنشاء محطة نووية على أراضى الضبعة؛ زاعمًا خطرها فى حالة وجود تسرب، وأنها تقع شمال البلاد!! رغم سعيه الدءوب للحصول على الأرض وتحويلها إلى مشروع سياحى.

أشارت المصادر إلى وجود مساندة من جهة ما لعرقلة المشروع النووى لصالح رجل الأعمال؛ باعتبارهم يمثلون قوة لا يستهان بها، خاصة بعد الزواج غير الشرعى بين المال والسلطة وسيطرة رجال الأعمال على البرلمان والعديد من الوزارات الحيوية!!

بينما اتهمت مصادر بهيئة المحطات النووية شرطة الكهرباء بالتواطؤ مع الأفراد الذين اقتحموا الأرض، وقاموا بالتصوير، رغم وجود ملصقات تطالب بعدم الاقتراب والتصوير، وأن شرطة الكهرباء لم تقم باستجواب المتسللين أو الحصول منهم على تحقيق الشخصية؛ لإجراء التحريات اللازمة، خاصة وأنهم زعموا أنهم تابعون لإحدى الهيئات السياحية!!

مصادر من هيئة المحطات النووية قالت إن اقتحام الأرض جاء بعد قيام شركة «وُرلى بِاسونز الأسترالية» التى فازت بمناقصة إنشاء أول محطة نووية مصرية العمل فى الدراسات اللازمة لعدد ٥ مواقع بدأتها بالضبعة؛ باعتبار أنها الموقع الأكثر تناسبًا مع طبيعة المشروع، بينما تمثل المواقع الأخرى، ومنها موقع فى المنطقة الواقعة بين مرسى علم وحلايب وآخر بعد مطروح، وموقعان بالبحر الأحمر، مواقع استثنائية لمشروعات محطات مستقبليًا. وأن الشركة استقدمت ١٣ خبيرًا نوويًا من فروع الشركة بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغاريا وإيطاليا وألمانيا، حيث بدءوا العمل بالدراسات المتقدمة لموقع المحطة بخلاف الاستعانة بنحو ٢٢ خبيرًا فى البيئة والجيولوجيا من الخبراء المصريين؛ للقيام بتحليل البيانات المسجلة منذ زلزال عام ١٩٩٢، ومن خلال أول جهاز لقياس الزلازل فى مصر، وكذا التأثيرات البيئية.